النفط والغاز

صفحة أسبوعية متخصصة
تهتم بأخبار النفط والغاز
إعداد: أحمد مغربي
a.maghraby@alanba.com.kw

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«نفط الكويت»: 3 عقود بـ16 مليون دينار

علمت «الأنباء» من مصادرها ان شركة «جالف كرايو» للغازات وقعت مؤخرا عقدا بقيمة 1,9 مليون دينار لتوريد غازات مختلفة واكسجين مع شركة نفط الكويت لاستخدامها في العمليات المختلفة في الحقول.

وقالت المصادر ان «نفط الكويت» وقعت كذلك عقدا مع وكالة براند للخدمات الاعلامية بقيمة 1,03 مليون دينار لتقديم خدمات اعلامية وتنظيم الاحتفالات الاجتماعية للشركة خلال عام. من جهة ثانية وقعت الشركة عقدا بقيمة 13 مليون دينار مع شركة توتال الفرنسية لتقديم خدمات استشارية وتقنية لدعم خطط الشركة الاستراتيجية وتقديم الاستشارات في قضايا الصحة والامن والانتاج في حقول النفط الشمالية.

«نفط الكويت» رصدت الحقول وحددت المساحات ورفعتها إلى الهيئة العامة للزراعة

كميات «غاز حر» ضخمة في العبدلي تدفع لإخلاء بعض المزارع

كشف مصدر نفطي رفيع المستوى لـ«الأنباء» أن شركة نفط الكويت وبالتنسيق مع الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية سوف تقوم بإخلاء مساحات من المزارع في شمال الكويت يوجد في باطنها كميات كبيرة من الغاز الجوراسي (الحر)، مشيرة إلى انه تم تحديد مواقع آبار النفط والغاز الحالية والمستقبلية المحاذية مع المزارع وتم رفع طلبات لتسليم تلك الأراضي إلى نفط الكويت حتى لا تتعارض مع العمليات الواسعة التي ستجريها الشركة لإنتاج الغاز.

وأوضح المصدر أن منطقة مزارع العبدلي تحتوي على 1500 حيازة زراعية ويوجد بها امتدادات حقول كبرى منتجة للنفط والغاز مثل حقلي شمال غرب الروضتين والرتقة، وارتأت الشركة إخلاء بعض المساحات الزراعية بالتنسيق مع الهيئة العامة للزراعة للبدء في عمليات إنتاج الغاز الجوراسي (الحر)، مبينة أن شركة نفط الكويت تهدف إلى حماية حقولها النفطية وان لا يكون هناك تداخل بين المزارع والعمليات الإنتاجية والاستكشافية.

وحول المساحات الزراعية التي طلبت شركة نفط الكويت إخلائها قال المصدر أن الشركة لم تطلب مساحات محددة للإخلاء ولا حيازات زراعية محددة ولكنها طلبت مساحات تتعارض مع عمليات الشركة، مبينا أن الشركة تقوم بالتنسيق حول ذلك الأمر ونحن في طور التوصل إلى آلية معينة لعمليات الإخلاء لتنفيذ الخطط الإستراتيجية الموضوعة لإنتاج الغاز الحر في الشمال.

وذكر أن العمليات الخاصة والحفر والإنتاج للغاز الحر تكون خطرة للغاية وبها غازات خطرة على الإنسان ولذلك حرصت الشركة على ضرورة إخلاء المزارع وإنشاء سياج حديدي جديد للحفاظ على المنشآت النفطية ومنع العبث في المعدات.

وأكد على أن الشركة طلبت مراجعة توزيع المزارع لاسيما وان الشركة سوف تتوسع في عمليات الحفر والاستكشاف للغاز خلال السنوات المقبلة، مضيفا: «مصلحة الكويت العليا تعتبر الأهم لدينا وسوف يتم تعويض أصحاب الحيازات الزراعية».

وبين أن عمليات المسح التي نفذتها مجموعة الاستكشاف بالشركة لمنطقة شمال الكويت سوف يتم استلام بياناتها قريبا وتكون لدى الشركة صورة دقيقة حول المكامن النفطية وكميات الغاز الجوراسي، مشددا على أن الحصول على بيانات عالية الدقة لهذه المنطقة سيساعد على تحديد الإمكانات النفطية لمناطق شمال الكويت، كما أن المحافظة على الممتلكات وسلامة البيئة هي أحد أهداف الشركة الأساسية.

وفي سؤال حول تعويض أصحاب المزارع التي سيتم إخلائها قال المصدر أن ذلك الأمر سيتم عن طريق إدارة أملاك الدولة ووزارة المالية وبالتنسيق مع الهيئة العامة للزراعة، لافتا إلى انه في ضوء ذلك سيعلن عن اعتبار تلك المنطقة منطقة نفطية وإدراجها ضمن حزام حقول الشمال.

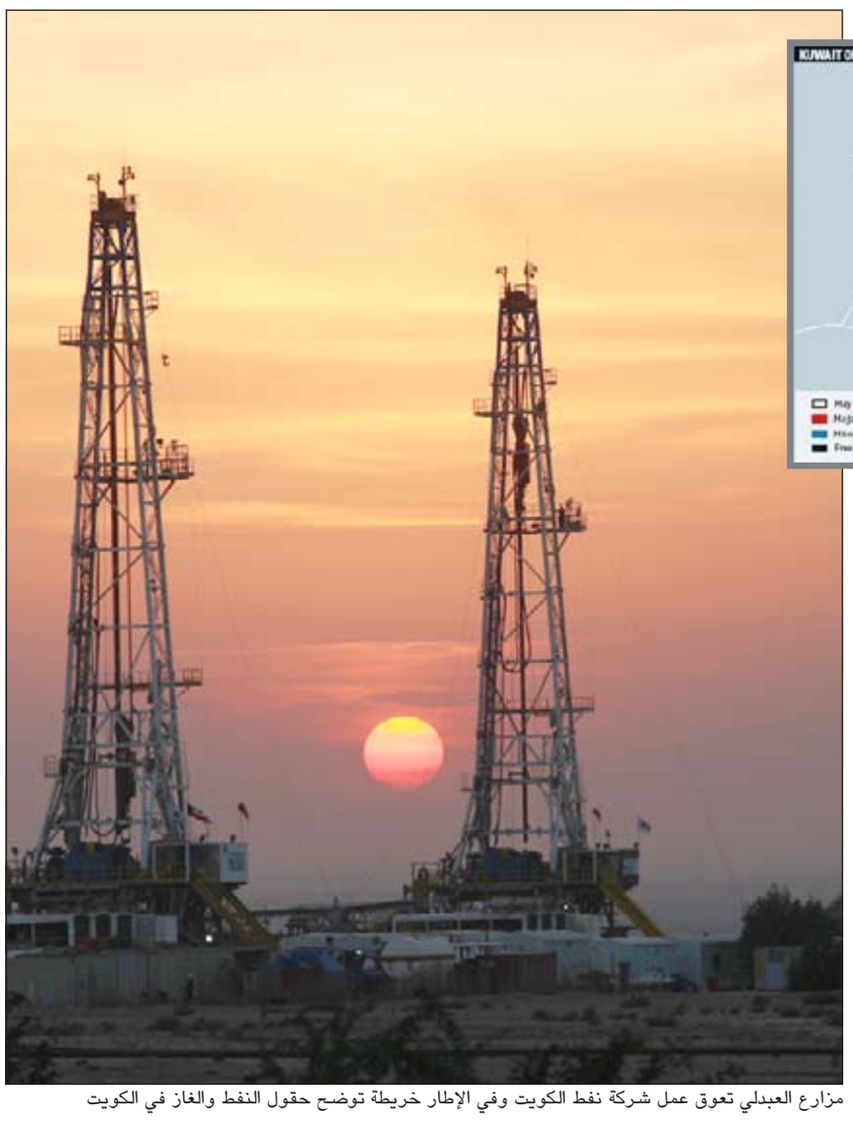

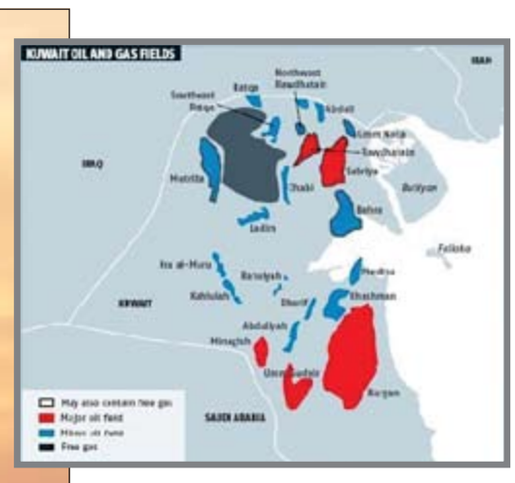

مزارع العبدلي تعوق عمل شركة نفط الكويت وفي الإطار خريطة توضح حقول النفط والغاز في الكويت

خسائر بالجملة للإيرادات النفطية.. وفوائد عديدة بعضها سيكون «سرابا»

ماذا يعني الهبوط المستمر لأسعار النفط الكويتي؟

موجة من الانخفاضات الحادة لأسعار النفط شهدتها الأسواق العالمية خلال اليومين الماضيين، وذلك عقب القرار الذي اتخذته منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» بالحفاظ على مستوى الإنتاج البالغ 30 مليون برميل يوميا، ووفقا لخبراء نفطيين واقتصاديين فإن الأسعار مرشحة للهبوط لمستويات أدنى من ذلك لتهوى من جديد إلى 60 دولارا للبرميل.

ووفقا للسعر المعلن أمس من قبل مؤسسة البترول الكويتية فإن برميل النفط الكويتي هبط إلى 67,09 دولارا للبرميل، ليفقد بذلك البرميل أكثر من ثلث قيمته خلال الشهرين الماضيين لتخسر الكويت يوميا 82 مليون دولار نتيجة انخفاض الأسعار إلى ذلك المستوى الخطير. وفي حمأة التطورات والأحداث غير المعهودة على الساحة الاقتصادية والسياسية الداخلية، هناك سؤال يطرح نفسه ماذا يعنى الانهيار المستمر لسعر النفط على الكويت؟ وللإجابة عن ذلك السؤال يلقي مراقبون الضوء على جملة من الملاحظات والاستنتاجات والتحذيرات:

الميزانية العامة

حددت الكويت سعر النفط في ميزانية 2014ـ2015 عند 75 دولارا للبرميل، ووفقا لأخر الأسعار فإن الكويت تسجل عجزا يوميا نظرا لتراجع أسعار النفط ما دون سعر التعادل في الميزانية، ورغم ان الكويت حققت فائضا في ميزانية النصف الأول وفقا للإحصائيات الصادرة من وزارة المالية نظرا لارتفاع الإيرادات النفطية إلى 14,1 مليار دينار، يتوقع ان تنخفض الإيرادات بشكل كبير خلال النصف الثاني من السنة المالية.

المشاريع النفطية

رغم نفي مؤسسة البترول أي تأثير على المشاريع النفطية العملاقة التي تنفذها كلا من شركتي نفط الكويت والبترول الوطنية لزيادة الإنتاج والتكرير، إلا ان تلك المشاريع مرصود لها ميزانيات ضخمة ومرحلة في الميزانية منذ عدة سنوات، وبالتالي لا يوجد تخوف على تنفيذها ولكن ناقوس الخطر سيضرب المشاريع المستقبلية التي قد تجد صعوبة في تمويلها الذاتي من قبل مؤسسة البترول.

الكهرباء والغاز

تستهلك وزارة الكهرباء والماء أكثر من 350 ألف برميل يوميا لتوليد الكهرباء ناهيك عن الاستهلاك المحلي من البنزين والديزل والمنتجات المكررة، وبانخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية فإن هناك وفر كبير على الدولة من فروقات الأسعار وانخفاض التكاليف، ومع توجه الحكومة رفع الدعم عن الكهرباء فستكون العوائد متضاعفة للدولة من الجهتين.

النقل الجوي

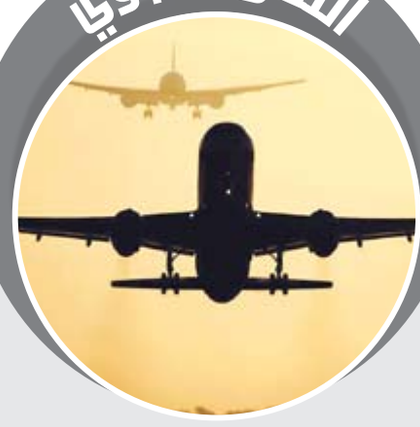

يستحوذ وقود الطائرات على 60٪ من مصروفات التشغيل لشركات الطيران، وتأمل الشركات الاستفادة من تراجع النفط، وذلك بعد أن شهدت صناعة الطيران تباطؤا كانت له انعكاساته على أرباح الشركات في ظل ارتفاع تكاليف الوقود، وبالتالي فإن شركات الطيران مطالبة بخفض أسعار التذاكر على الرغم من ان الشركات العاملة في مطار الكويت الدولي لن تستفيد كثيرا من هبوط أسعار النفط نظرا لرفع الدعم عن وقود الطائرات.. «مصائب قوم عند قوم فوائد».

البيع بالدولار

في الوقت الذي سجل فيه الدولار أعلى مستوى في 7 سنوات أمام الين، يتبن أن العلاقة بين أسعار النفط والدولار شائكة للغاية، حيث يؤدي ارتفاع الدولار أمام العملات الرئيسية إلى رفع مبيعات الكويت والدول المصدرة بالعملة الأميركية، لكن في حال تحويلها بالدينار على سبيل المثال، فإن التحويل سيكون خاسرا للكويت نسبيا إذا ما قارناه مع العام الماضي كما أورد تقرير أخيرا لبنك الكويت الوطني.

التضخم والسلع

رغم انخفاض أسعار النفط والاستفادة الأكيدة من انخفاض أسعار السلع والمنتجات الغذائية التي يتم استيرادها من الخارج إلا ان ذلك الأمر لن يفيد الكويت كثيرا خلال الفترة المقبلة حيث ان رفع سعر الديزل والكيروسين ابتداء من بداية يناير 2015 سيحدث ربكة في أسعار السلع الغذائية ويحدث طفرة في معدلات التضخم وسيكون المواطن هو المتضرر الأول من هذا الأمر.

مقال

h.mahtat@yahoo.com
@ALTerkait _hamad
حمد التركيت

بتروكيماويات الكويت إلى أين؟

في مؤتمر الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات (جيبكا) الذي عقد في دبي يومي 24 و25 نوفمبر تجاوز عدد المشاركين فيه أكثر من 2000 مشارك يمثلون الصناعة البتروكيماوية من شتى دول العالم، حيث تم تداول عدة مواضيع تهم الصناعة من أبرزها الحقائق التالية:

- إنتاج الكويت لا يتجاوز 6٪ من إنتاج الخليج 140 مليون طن.
- سيصل إنتاج الخليج 220 مليون طن في عام 2020.
- اللقيم لمعظم الطاقات الإنتاجية الجديدة سوف يعتمد على LPG وقليل جدا من الغاز.
- الطلب على الكيماويات في تطور مستمر والتركيز يتزايد على المنتجات الخصوصية ذات القيمة السوقية الأفضل وهذا ما يبرر استخدام مواد لقيم مرتفعة التكاليف.
- نسبة الإنفاق في دول الخليج على البحوث والتطوير R&D في صناعة البتروكيماويات لا تتعدى 1٪ من إجمالي ما تنفقه دول العالم.
- هناك توجه عام نحو تطوير الصناعات التحويلية لسد حاجة دول الخليج لمعالجة نسبة البطالة وإيجاد فرص عمل في هذه الصناعة.
- لتعزيز الصناعة في الخليج يجب التركيز على الابتكار والتعليم والتطوير الفني والتدريب وأرامكو وحدها لديها اكثر من 2000 مبتعث للدراسة.
- السعودية هيأت جامعات ومعاهد خاصة وتجمعات صناعية نحو تطوير الصناعة البتروكيماوية وملحقاتها.
- لازال المستثمر الأجنبي له اهتمامات كبيرة بالاستثمار في منطقة الخليج بشرط استتباب الأمن والاستقرار.
- الغاز والنفط الصخري سيستمر إنتاجهما حتى ولو استمرت الأسعار في الانخفاض.
- البحوث المتقدمة التي تقوم بها جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية وتدريب الكفاءآت البشرية الفنية جديرة بالاهتمام والسعي للانتفاع بالبحوث التي تقوم بنشرها.
- إجمالي الواردات من الكيماويات للخليج 18 مليون طن أغلبها من المواد الخصوصية.

لعل ما ذكر هو جزء يسير نسبيا مما تم مناقشته ولكن الذي يعنينا نحن هو مدى استفادة الكويت وأصحاب القرار من تلك المؤتمرات وما جاء فيها حتى تتغير نظرتنا الى الصناعة ومدى أهميتها للأجيال القادمة خصوصا بعدما رأينا جزع وارتباك الجميع من تدهور أسعار النفط مؤخرا وتزايد النداءات الى الاتجاه لتطوير الصناعة البتروكيماوية كمصدر بديل للدخل الوطني وعدم الاعتماد على النفط، ولكن هل هناك بالفعل قرار وإجراء على أرض الواقع؟

«البترول الوطنية»: تأجيل جديد لحزم مصفاة الزور

مددت شركة البترول الوطنية الكويتية الأجل النهائي لاستدراج عروض مناقصة وفق نظام الهندسة والتوريد والإنشاء للحزمة الخامسة من مشروع مصفاة الزور الجديدة التابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية، ووفقا للموعد الجديد المحدد في 6 فبراير المقبل ستقوم 5 تحالفات عالمية مؤهلة بتقديم عطاءاتها المالية للحزمة.

وقال مصدر نفطي مطلع في شركة البترول الوطنية لـ «الأنباء» انه تم تأجيل الحزمة الخامسة لبداية شهر فبراير 2015، وذلك عن الموعد المقرر في 6 يناير المقبل، علما ان موعد الحزمة الرابعة في 7 ديسمبر المقبل، كما ان مواعيد إغلاق الحزمة 1 و2 و3 ستكون في 13 يناير 2015.

وكشف المصدر ان هناك تحالفين من التحالفات الخمسة المؤهلة للحزم 1 و2 و3 طلبتا تمديد موعد إغلاق المناقصة لفترة إضافية، ولا تزال مجموعة المشاريع في الشركة تدرس الأمر تمهيدا لرفعه إلى لجنة المناقصات المركزية.

وأوضحت المصادر ان الحزمتين الرابعة والخامسة تتعلقان بإنشاء خزانات المصفاة والميناء وخطوط الأنابيب، وأرجعت المصادر التأجيل إلى تلقي «البترول الوطنية» نحو 2500 سؤال من المقاولين المؤهلين للمشاركة بالمناقصة، مشيرة إلى أن تمديد موعد إقفال المناقصات جاء بناء على رغبة المقاولين وللرد على طلبات استفساراتهم.

وبينت ان شركة البترول الوطنية تحاول على ترتيب الحزم للمشروع حتى يتسنى الوقت اللازم لدراسة العطاءات وترسيتها والبدء في عمليات التنفيذ على أرض الواقع، متوقعة عدم تمديد الإطار الزمني للحزم الأولى والثانية والثالثة، في حين ستشهد الحزمتان الرابعة والخامسة مزيدا من التأجيل». والحزمتان الرابعة والخامسة من مناقصات المصفاة ستهدفان إلى بناء الخزانات وخطوط الأنابيب، بما في ذلك 5 خزانات ذات أسقف عائمة، و28 خزانا بأسقف ثابتة، وخزانان بطاقة 200 ألف برميل، وخزانان آخران بسعة 67 ألف برميل، ومنشأة لتخزين زيت الوقود بسعة 100 ألف برميل، وخزان دائم التدفق بسعة 10 آلاف برميل، وأربعة أنابيب للنفط الخام، وخطين لوقود الغاز المستورد، وخطين للوقود القليل الكبريت. ويعد مشروع مصفاة الزور من أكبر المشاريع الإستراتيجية في القطاع النفطي، وتبلغ طاقتها 615 ألف برميل يوميا.

وقد شهد المشروع تأخيرا متكررا منذ العام 2005.

ويشارك في الحزمة الخامسة من مشروع مصفاة الزور 5 تحالفات تم تأهيلها للمشاركة في المناقصة وهي دايلم وجي اس للهندسة والإنشاءات وهيونداي للهندسة والإنشاءات وبتروفاك وماكديرموت الدولية الأميركية، كما ان الحزمة الرابعة يشارك فيها 5 تحالفات هي دايلم الكورية الجنوبية وجي اس وبتروفاك وسايبم ايطاليا ودايوو للهندسة والإنشاءات الكورية الجنوبية.

وطرحت شركة البترول الوطنية رسميا الحزمتين لدى لجنة المناقصات المركزية في 13 أبريل 2014 وحددت 14 سبتمبر 2014 موعدا أوليا لإقفال المناقصتين.